الأمم المتحدة

E/2014/53

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 March 2014
Arabic
Original: English

الاجتماع الرفيع المستوى الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

نيويورك، ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤

الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

مذكرة من الأمين العام*

موجز

تقدم هذه المذكرة معلومات أساسية وتقترح نقاطا للتفكير يستهدى بها عند مناقشة المواضيع المختارة التالية:

(أ) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم؛

(ب) تعبئة الموارد المالية واستخدامها على نحو فعال من أجل التنمية المستدامة؛

(ج) الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

* أعدت هذه المذكرة بالتشاور مع موظفي الجهات المؤسسية المعنية الرئيسية التي تشارك في تمويل عملية التنمية. إلا أن الأمانة العامة للأمم المتحدة هي وحدها المسؤولة عن محتواها.

090414 070414 14-28093 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم

آفاق النمو العالمي لعام ٢٠١٤

١ – على الرغم من الاضطراب المشهود في الأسواق المالية في بداية عام ٢٠١٤، حيث عانى عدد من اقتصادات السوق الناشئة من عمليات بيع بأسعار منخفضة في أسواق الأسهم ومن انخفاض في قيمة عملاتها، فالتوقعات الاقتصادية العالمية، على النحو المتوقع في منشور الأمم المتحدة المعنون الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١٤، لا تزال إيجابية بصفة عامة. ومن المتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي العالمي بنسبة ٣,٠ في المائة عام ٢٠١٤، وهذا يشكل تحسنا ملموسا مقارنة بالنمو الضعيف البالغ ٢,١ في المائة حسب التقديرات الأولية لعام ٢٠١٣.

٢ – ويستند تحسن التوقعات العالمية لعام ٢٠١٤ في المقام الأول إلى اعتبارين هما: تعزُّز الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية واستقرار النمو في الاقتصادات الناشئة الكبيرة. وبمضي منطقة اليورو أخيرا في تخليص نفسها من ركود طويل الأمد، تسير جميع الاقتصادات المتقدمة الرئيسية على نفس المسار التصاعدي للمرة الأولى منذ عام ٢٠١١. وذلك لن يعزز الانتعاش لدى الاقتصادات المتقدمة النمو فحسب، ولكنه سيولِّد زخما لنمو الاقتصادات النامية والناشئة أيضا. وفي الوقت نفسه، تمكن عدد قليل من الاقتصادات الناشئة الكبيرة، مثل اقتصادي الصين والهند، من وقف تباطؤ النمو الذي شهدته على مدى السنوات القليلة الماضية.

٣ – غير أن النمو المتوقع لا يزال غير كاف لتضييق فجوة الناتج التي حدثت في الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وما زالت المخاطر موجودة، لا سيما في ما يتعلق بإزالة السياسات النقدية غير التقليدية المتبعة في البلدان المتقدمة النمو. وإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك مخاطر جغرافية سياسية، وكذلك خطر وقوع مزيد من التباطؤ في بعض بلدان الأسواق الناشئة.

٤ – وفي ما يتعلق بالدول المتقدمة النمو، يتوقع أن تشهد الولايات المتحدة نموا نسبته ٢,٥ في المائة عام ٢٠١٤، مقارنة بنسبة ١,٩ في المائة عام ٢٠١٣. ويتوقع استمرار تحسن بسيط في قطاع الإسكان وفي العمالة. وعلى الرغم من استمرار تناقص مستوى التيسير الكمي، فوضع السياسة النقدية لا يزال تيسيريا، في حين أن الثقل الضريبي الذي أثر على النمو خلال عام ٢٠١٣ يتوقع أن يخف، حيث جرى التوصل إلى اتفاق لرفع الحجز المالي وسقف الديون، على الأقل بالنسبة لعام ٢٠١٤.

٥ - وبعد الخروج من الركود في الربع الثاني من عام ٢٠١٣، استمر تحسن الحالة الاقتصادية في أوروبا الغربية، حيث يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٥ في المائة في المنطقة وبنسبة ١,١ في المائة في منطقة اليورو في عام ٢٠١٤. وهذا الانتعاش، الذي استند في البداية إلى صافي الصادرات، يعتمد بشكل متزايد على الطلب المحلي، لا سيما الاستهلاك الخاص والعام. ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق الاستثماري بشكل معتدل في عام ٢٠١٤. إلا أن النمو لا يزال ضعيفا بسبب عدد من العوامل: فبرامج التقشف المالي، وإن خفت حدتها، لا تزال تشكل عبئا؛ وما زال الطلب داخل المنطقة منخفضا؛ وما زالت شروط الإقراض متشددة في بعض البلدان، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ونتيجة لذلك، ينتظر أن يكون النمو المتوقع ضئيلا بحيث لا يمكن أن يحدث تأثيرا كبيرا على معدلات البطالة العالية للغاية في العديد من بلدان المنطقة.

٦ - وتحسنت الحالة الاقتصادية لدى الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٣، مع تعزز مواقف الأوساط التجارية وثقة الأسر المعيشية تجاوبا مع العودة إلى النمو في أوروبا الغربية واعتماد سياسات مالية أقل تقشفا. ويتوقع أن يتعزز نمو الناتج المحلى الإجمالي في المنطقة على نحو معتدل بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٤.

٧ - وتعزز النمو في اليابان بفضل مجموعة من السياسات التوسعية، بما في ذلك الحوافز المالية وشراء الأصول على نطاق واسع من قبل البنك المركزي. وشكلت الاستثمارات الثابتة محركا رئيسيا للنمو، حيث جرى تمويل عدد من مشاريع البناء العامة من الميزانية التكميلية. بيد أن الزيادة المتوقعة في معدل ضريبة الاستهلاك خلال العامين المقبلين يتوقع أن تحد من النمو. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٥ في المائة عام ٢٠١٤، وذلك بشكل متوسط مقارنة بالعام الماضي.

٨ - وفي ما يتعلق بالبلدان النامية، لا تزال توقعات النمو في أفريقيا قوية نسبيا. فبعد نمو يقدر بنسبة ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٣، من المتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي ويبلغ ٤,٧ في المائة عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يدعم توقعات النمو تحسن الاقتصاد العالمي وبيئة الأعمال الإقليمية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية واستقرارها نسبيا، وتخفيف القيود المتعلقة بالبنية التحتية، وزيادة الروابط التجارية والاستثمارية مع الاقتصادات الناشئة. ومن العوامل الهامة الأخرى المتعلقة بنمو أفريقيا على المدى المتوسط ازدياد الطلب المحلي، لا سيما من فئة متنامية من المستهلكين الجدد مرتبطة بالتحضر وزيادة مستويات الدخل.

٩ - ومن المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في شرق آسيا قليلا، بعد أن كان متوسطا على مدى السنوات القليلة الماضية، ليزيد بنسبة ٦,١ في المائة عام ٢٠١٤، وذلك أساسا بفضل انتعاش تدريجي في نمو الصادرات في ظل تحسن الظروف في البلدان المتقدمة النمو. وفي معظم اقتصادات شرق آسيا، سيستمر توسع الاستهلاك الخاص والاستثمار بوتيرة قوية، معتمدا على استقرار ظروف سوق العمل، وانخفاض معدل التضخم والسياسات النقدية التيسيرية إلى حد ما. وستظل السياسات المالية توسعية بصورة معتدلة وستواصل تقديم الدعم من أجل تحقيق النمو. ومن المتوقع أن تحقق الصين نموا بنسبة ٧,٥ في المائة عام ٢٠١٤. إلا أن نمو الائتمان وفقاعات السوق العقارية في بعض البلدان يشكلان خطرا على الاستقرار المالي.

١٠ - ويتوقع أن يتسارع النمو بشكل معتدل في جنوب آسيا ليزيد بنسبة ٤,٦ في المائة عام ٢٠١٤، معتمدا على انتعاش تدريجي في الطلب المحلي في الهند، وزيادة في الطلب الخارجي. غير أن النمو المحتمل في معظم الاقتصادات سيظل أقل بكثير من المستوى المشهود قبل الأزمة المالية العالمية. وتعوق الاستهلاك والاستثمار الخاصين مجموعة كبيرة من العوامل، من بينها القيود المتعلقة بالطاقة والنقل، وعدم استقرار الظروف الأمنية واختلالات الاقتصاد الكلي.

١١ - ومن المتوقع أن يتسارع النمو في غرب آسيا ليبلغ ٤,٣ في المائة عام ٢٠١٤. ومع أن البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تمشي على مسار انتعاش مستقر، لا يزال عدد من الاقتصادات الأخرى في المنطقة متأثرا بعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية والحوادث الأمنية والتوترات الجغرافية السياسية. فعلى سبيل المثال، تؤثر الأزمة في الجمهورية العربية السورية على الدول المجاورة بطريقة متعددة الجوانب. وفي الوقت نفسه، ما زالت تركيا تواجه ضغوطا مالية، إذ إن قيمة عملتها آخذة في الانخفاض وأسعار الفائدة بين البنوك في ارتفاع نتيجة للانخفاض في تدفقات رأس المال الدولي.

١٢ - ويتوقع أن يتحسن النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليصل إلى ٣,٦ في المائة عام ٢٠١٤. وما زالت البرازيل تنمو نموا بطيئا، يكبحه ضعف الطلب الخارجي، والتقلب في تدفقات رأس المال الدولي وتشديد السياسة النقدية. ومن المتوقع أن يتسارع النمو في المكسيك وأمريكا الوسطى في عام ٢٠١٤، اعتمادا على تحسن أداء صادرات الصناعة التحويلية واستقرار الطلب المحلي، فضلا عن التكيف الهيكلي. ويعوق النمو في منطقة البحر الكاريبي ضعف الطلب الخارجي، لا سيما في قطاع السياحة، وتراجع أسعار السلع الأساسية، ولكن يتوقع أن يتعزز.

١٣ - وفي ما يتعلق بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، تباطأ النمو في معظم اقتصادات رابطة الدول المستقلة على مدى العام الماضي بسبب ضعف الصادرات وقيود التمويل الخارجي، والعقبات في جانب العرض وضعف ثقة المستهلكين والأوساط التجارية. وتشير التوقعات الأساسية إلى انتعاش متواضع في النمو في المنطقة عام ٢٠١٤، بنسبة ٣,٤ في المائة. وقد ازدادت التوقعات الاقتصادية سوءا بسبب التوترات الجغرافية السياسية الحالية المرتبطة بالحالة السائدة في أوكرانيا وإذا لم تخفف هذه التوترات بسرعة، يمكن أن تترتب عليها عواقب أكبر بالنسبة للمنطقة، نظرا للروابط القوية بين بلدان رابطة الدول المستقلة والاتحاد الروسي في مجالي التجارة والتحويلات المالية.

١٤ - ومن المتوقع أن يتسارع النمو في جنوب شرق أوروبا ليبلغ ٢,٦ في المائة عام ٢٠١٤، ولكنه سيظل غير كاف لتلبية الاحتياجات الطويلة الأمد في المنطقة في ما يتعلق بإعادة التصنيع والتصدي للارتفاع المفرط في معدلات البطالة. ويتوقع تحسن البيئة الخارجية لهذه البلدان، بما في ذلك شروط الحصول على التمويل الخارجي. ونظرا لتخفيف شروط الائتمان، من المتوقع أن ينتعش الاستثمار تدريجيا.

حالة العمالة وتوقعات التضخم

١٥ - لا تزال حالة العمالة ضعيفة على الصعيد العالمي، حيث إن الآثار الطويلة الأمد الناجمة عن الأزمة المالية لا تزال تلقي بثقلها على أسواق العمل في العديد من البلدان والمناطق. ومن بين الاقتصادات المتقدمة النمو، تواجه منطقة اليورو أصعب وضع، حيث تبلغ معدلات البطالة ٢٧ في المائة في اليونان وإسبانيا، وتصل معدلات بطالة الشباب إلى أكثر من ٥٠ في المائة. وانخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة لكنه لا يزال مرتفعا.

١٦ - ولا تزال البطالة الطويلة الأجل مشكلة كبيرة في العديد من البلدان المتقدمة النمو. وفي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تتفاوت حالة البطالة، مع ارتفاع معدل البطالة الهيكلية بشكل شديد في شمال أفريقيا وغرب آسيا، وخاصة في أوساط الشباب. وعلى عكس ذلك، تصل معدلات البطالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى مستويات قياسية من حيث الانخفاض. إلا أن أسواق العمل في العديد من البلدان النامية ما زالت تتسم بارتفاع معدلات العمالة غير الرسمية والفجوات الواضحة بين الجنسين في مجال العمالة.

١٧ - ولا يزال التضخم تحت السيطرة في جميع أنحاء العالم، مما يعكس، في جملة أمور، الفائض في الطاقات وارتفاع معدلات البطالة والتقشف المالي واستمرار الحد من الاستدانة

المالية في الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية. وفي الاقتصادات المتقدمة النمو، تتزايد مخاوف الانكماش في منطقة اليورو، في حين تمكنت اليابان من إنهاء الانكماش الذي واجهته لمدة عقد. وفي ما يتعلق بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تزيد معدلات التضخم على ١٠ في المائة في حوالي عشرة اقتصادات فقط من بين اقتصادات منتشرة في مختلف المناطق، لا سيما في جنوب آسيا وأفريقيا.

التجارة والتمويل على الصعيد الدولي

١٨ - ازداد ضعف نمو تجارة البضائع العالمية في عام ٢٠١٣ بسبب بطء النمو على الصعيد العالمي. وأدى تباطؤ الطلب في العديد من البلدان المتقدمة النمو وتعثر النمو في البلدان النامية إلى انخفاض في نمو حجم الصادرات العالمية من ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢,٣ في المائة فقط في عام ٢٠١٣، أي أقل بكثير من الاتجاه المشهود قبل الأزمة المالية. ومن المنتظر أن تتحسن آفاق التجارة العالمية بفضل زيادة طفيفة في الطلب في أوروبا، وتحقيق مزيد من الانتعاش في الولايات المتحدة، واستعادة مزيد من الدينامية في التجارة في شرق آسيا. ومن المتوقع أن تنمو الصادرات العالمية بنسبة ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يتواصل النمو في تجارة الخدمات، التي تحقق انتعاشا أسرع مقارنة بتجارة البضائع، خلال الفترة المشمولة بالتوقعات.

١٩ - وشهدت أسعار السلع الأساسية اتجاهات مختلفة على مدى عام ٢٠١٣، ومن المتوقع أن تظل أسعار السلع الأساسية ثابتة نسبيا في المتوسط. وانخفضت أسعار الأغذية تدريجيا، وذلك لأن حصاد المحاصيل الرئيسية كان أفضل مما تنبأت به التوقعات. وساهم ضعف الطلب ووفرة العرض وارتفاع مستويات المخزونات بشكل متضافر في انخفاض أسعار المعادن الخسيسة. أما أسعار النفط فشهدت تقلبات كبيرة خلال العام نتيجة لقضايا جغرافية - سياسية.

٢٠ - وانخفضت تدفقات رأس المال الخاص الوافد إلى عدد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤، بينما زادت التقلبات في الأسواق المالية في الاقتصادات الناشئة إلى حد كبير، مما أدى إلى عمليات بيع بأسعار منخفضة في أسواق الأسهم وهبوط حاد في قيمة العملات المحلية. ويعزى ذلك جزئيا إلى قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة تقليل كمية مشترياته الشهرية من الأصول الطويلة الأجل. وخطر تسجيل ضعف في آفاق نمو الاقتصادات الناشئة أدى أيضا دورا في

التسبب في انخفاض تدفقات رأس المال الوافد. وفي الوقت نفسه، سجلت البلدان النامية رقما قياسيا جديدا في ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٣[(١)].

٢١ - وواصلت الاختلالات العالمية، أي اختلالات الحسابات الجارية في مختلف الاقتصادات الرئيسية، تناقصها إلى مستوى معتدل في عام ٢٠١٣. ولا يرتأى أن المستوى الحالي يشكل خطرا وشيكا على استقرار الاقتصاد العالمي، غير أن الجهود الرامية إلى تعزيز تنسيق السياسات الدولية ينبغي أن تستمر بغية الحيلولة دون اتساع نطاق هذه الاختلالات مرة أخرى إلى مستويات مفرطة على المدى الطويل.

الشكوك ومخاطر الهبوط

٢٢ - ترتبط في الغالب الشكوك والمخاطر المتعلقة بالنمو الاقتصادي والاستقرار المالي على الصعيد العالمي في السنوات المقبلة بإلغاء السياسات النقدية غير التقليدية اعتمدت في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية. وفي الواقع، منذ أيار/مايو ٢٠١٣، عندما أشار مجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة إلى إمكانية تقليص حجم مشترياته الشهرية من الأصول الطويلة الأجل، كان الاقتصاد العالمي قد واجه بالفعل موجتين من الاضطرابات المالية. وقد وقعت الأولى في منتصف عام ٢٠١٣، عندما شهدت أسواق الأسهم والسندات في جميع أنحاء العالم عمليات بيع حادة بأسعار منخفضة. ومع أن أسعار الأسهم انتعشت في البلدان المتقدمة النمو بعد ذلك بفترة وجيزة، ما زالت عائدات السندات مرتفعة مقارنة بالنسبة المشهود قبل أيار/مايو ٢٠١٣. وكانت الصدمات أكثر بروزا في الأسواق الناشئة، مما أدى إلى انخفاضات كبيرة في تدفقات رأس المال الوافد للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩. وانخفضت بحدة أسعار الأسهم في الأسواق الناشئة وزادت بشكل كبير أقساط التأمين ضد المخاطر التي تقاس بمدى تفاوت عائدات السندات.

٢٣ - وحدثت موجة أخرى من الاضطرابات المالية في أوائل عام ٢٠١٤، حيث انخفضت أسعار الأسهم في الأسواق المتقدمة النمو بحوالي ٥ في المائة، في حين شهدت الأسواق الناشئة انخفاضات أكثر حدة. وانتعشت الأسواق المتقدمة النمو مرة أخرى بسرعة بعد ذلك بفترة وجيزة، ولكن الأسواق الناشئة لم تتمكن من العودة إلى ما كانت عليه. ونتيجة لذلك، يتسع نطاق التباين من حيث أسعار الأسهم بين الأسواق المتقدمة النمو والأسواق الناشئة. ومنذ

(١) انظر ”*Global Investment Trends Monitor*“، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، العدد رقم ١٥، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

بداية عام ٢٠١١، ارتفعت أسعار الأسهم في الأسواق المتقدمة النمو بحوالي ٥٠ في المائة في حين انخفضت الأسعار في الأسواق الناشئة بما يقرب من ٢٠ في المائة.

٢٤ - وانخفضت قيمة عملات اقتصادات ناشئة من قبيل اقتصادات إندونيسيا والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والهند إلى حد كبير في مقابل دولار الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة القصيرة الممتدة من منتصف عام ٢٠١٣ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وإن كان بعضها قد شهد انتعاشا جزئيا منذ ذلك الحين. وانخفضت قيمة عملتي الأرجنتين وجمهورية فنزويلا البوليفارية بشكل كبير، وكذلك الحال بالنسبة لعملة الاتحاد الروسي، وإن كان هذا الأمر متعلقا أيضا بأحداث سياسية.

٢٥ - وقابلية تأثر العديد من الاقتصادات الناشئة بفعل تقليص التيسير الكمي وما يعقب ذلك من انخفاض في تدفقات رؤوس الأموال الوافدة مرتبطة أيضا بعدد من عوامل الخطر الخاصة ببلد بعينه. فعلى سبيل المثال، على النقيض من تقليل الاستدانة المالية في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، اتسع نطاق الائتمانات المصرفية في الاقتصادات الناشئة بسرعة على مدى السنوات القليلة الماضية وذلك جزئيا بسبب انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق الرأسمالية العالمية بالاقتران مع التيسير الكمي الذي اعتمدته المصارف المركزية الكبرى. وحسب مقاييس معينة، تجاوزت نسبة القروض المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الناشئة ما يناظرها في البلدان المتقدمة النمو، مما يشير إلى زيادة حدة مخاطر حدوث توسع ائتماني مفرط ولا يمكن تحمله. وتشمل العوامل الأخرى الخاصة ببلد بعينه، العجز في الحسابات الجارية، والشكوك المتصلة بالسياسات، والمخاطر السياسية والمخاطر المرتبطة بنظام المصرفي الموازي، وقطاع الإسكان، والطاقة الزائدة.

التحديات المتعلقة بالسياسات

٢٦ - ينبغي أن تواصل سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي التركيز على دعم الانتعاش القوي والمتوازن والمستدام، لا سيما في ما يتعلق بفرص العمل. وتبذل عدة بلدان جهودا متضافرة لمواجهة التحديات المتعلقة بالبطالة سواء الدورية منها أو الهيكلية، والمواءمة بين سياسات الاقتصاد الكلي والقيود المحلية، واتخاذ الخطوات اللازمة لتشجيع النمو في الإنتاجية والابتكار. غير أنه من الضروري القيام بمزيد من الاستثمارات العامة في التدريب على اكتساب المهارات وتطويرها من أجل إدماج الفئة العمرية المستبعدة حتى الآن من السكان.

٢٧ - وينبغي أن يعمل صانعو السياسات في البلدان المتقدمة الرئيسية على ضمان عملية سلسة للتغيرات المقبلة في التيسير الكمي التي ستنفذ على مدى السنوات القليلة القادمة. وقد يؤدي القيام بإجراءات تصحيحية قبل الأوان إلى خطر تقويض الانتعاش الاقتصادي، ولكن التأخر في القيام بذلك يمكن أن يشكل خطرا من حيث إيجاد الفقاعات المالية. وينبغي بذل الجهود من أجل تعزيز الإشراف على الأسواق المالية وتنظيمها ومراقبتها من أجل تحديد المخاطر وأوجه الضعف المالية والتخفيف منها. وينبغي أن تضع المصارف المركزية في البلدان المتقدمة الرئيسية استراتيجيات اتصال واضحة لتحديد وقت الإجراءات المزمع اتخاذها في مجال السياسات والغايات المنشودة منها. وبالإضافة إلى ذلك، دعا بعض بلدان الأسواق الناشئة إلى إجراء المزيد من المشاورات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن هذه القضايا.

٢٨ - وبالنسبة للبلدان النامية والاقتصادات الناشئة، يتمثل التحدي في السيطرة على الآثار المترتبة على تقليص التيسير الكمي. وينبغي أن ترصد هذه الاقتصادات الاختلالات الداخلية والخارجية، وأن تنشئ حيزا للسياسات، وربما أن تستخدم تدابير تحوطية كلية وغيرها من آليات إدارة الحسابات الرأسمالية.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أجرى العديد من البلدان، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، إصلاحات مؤسسية مختلفة بما في ذلك في ما يتعلق بالضمان الاجتماعي، وتوزيع الدخل، والقطاع المالي، والضرائب، والطاقة، والنقل، والتعليم، والرعاية الصحية. وهذه الإصلاحات لها أهمية حاسمة في إعادة توازن الهياكل الاقتصادية، وإزالة القيود المفروضة على جانب العرض، وتعبئة الموارد من أجل الاستثمار الطويل الأجل، وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي والتنظيم المالي.

أسئلة مقترحة للمناقشة

١ - ما هو نوع سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي التي يمكن أن تدعم تحقيق انتعاش قوي ومتوازن ومستدام، وأن تساعد على سد الفجوة المستمرة في النواتج في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؟

٢ - كيف نفسر الاختلافات الكبيرة في معدلات البطالة فيما بين المناطق وفئات الدخل؟ وما هي تدابير السياسة العامة التي يمكن استخدامها للحد من بطالة الشباب، وزيادة العمالة الرسمية، وتضييق الفجوة بين الجنسين في أسواق العمل؟

٣ - بالإضافة إلى الانتكاس الدوري المرتبط بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كيف يمكن لبعض العوامل الهيكلية، مثل العولمة والإنتاجية، أن تؤثر على أسواق العمل؟ وما هي العلاقة بين نمو الإنتاجية والبطالة؟ وما هي التدابير التي يمكن أن تتخذها البلدان لزيادة العمالة مع تشجيع المزيد من النمو في الإنتاجية والابتكار في الوقت نفسه؟

٤ - كيف يمكن للبلدان النامية التعامل بأكثر قدر من الفعالية مع الآثار المترتبة على تقليص التيسير الكمي في البلدان المتقدمة النمو؟

ثانيا - تعبئة الموارد المالية واستخدامها بفعالية من أجل التنمية المستدامة

وضع استراتيجية شاملة للتمويل من أجل التنمية المستدامة

٣٠ - سيتطلب وضع خطة واسعة النطاق وشاملة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يكون في صميمها القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، إقامة إطار عمل تمويلي شامل. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشأت الجمعية العامة لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وذلك لوضع خيارات من أجل استراتيجية لتمويل التنمية المستدامة.

٣١ - وعلى الرغم من أن اللجنة لا تزال في مرحلة صياغة تقريرها، الذي سيصدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، فإنه جرى بالفعل التوصل إلى بعض النتائج الأولية. فعلى وجه الخصوص، اتفق المشاركون على أن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية يوفران الأساس الذي يقوم عليه إطار التمويل، على أن تؤخذ في الاعتبار الدروس المستفادة والتحديات الناشئة. وفي هذا السياق، جرى الاتفاق على أن بيئات السياسات المحلية والدولية، بما في ذلك وجود نظام تجاري منصف متعدد الأطراف، والقدرة على تحمل الدين الخارجي والحوكمة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي، أمور لها أثر عميق على تعبئة التمويل من أجل التنمية المستدامة. وهناك توافق في الآراء على أن إطار التمويل ينبغي أن يركز على أوجه التكامل والتآزر فيما بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة. وبالنظر إلى ضخامة الاحتياجات من التمويل، هناك أيضا توافق قوي في الآراء على أن جميع أنواع التدفقات ستكون ضرورية، بما في ذلك التدفقات المحلية والدولية والعامة والخاصة.

٣٢ - وفي الماضي، كثيرا ما كان ينظر إلى مصادر تمويل مختلفة على أنها قابلة للاستعاضة عن بعضها بعضا، استنادا إلى النظر إلى الأموال على أنها قابلة للاستبدال. غير أن تحليلات أجريت مؤخرا، ركزت على الحوافز الكامنة، أكدت أن تدفقات التمويل المختلفة لها أهداف ومقاصد مختلفة وينبغي أن ينظر إليها على أنها تكمل بعضها بعضا وليس على أنها تكميلية[٢]. فعلى سبيل المثال، سيكون التمويل الذي يقدمه القطاع الخاص أكثر كفاءة من التمويل العام في العديد من الحالات؛ إلا أن طابع قِصر أجل بعض تدفقات القطاع الخاص قد يضيف مخاطر تجعل تلك التدفقات غير ملائمة لاستثمارات معينة. ولذلك، سيظل التمويل العام ضروريا إلى جانب إطار مناسب للسياسات العامة.

٣٣ - ورغم أن تقديرات الاحتياجات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة تفتقر بالضرورة إلى الدقة، فإن الدراسات تخلص إلى أن هذه الاحتياجات تكون كبيرة للغاية دون استثناء. فالاحتياجات الاستثمارية اللازمة لإحداث تحول في مجال الطاقة يراعي الأهداف المناخية المتفق عليها تبلغ وحدها تريليونات من دولارات الولايات المتحدة سنويا[٣]. ومع أن جزءا من الاستثمار المطلوب سيتدفق تلقائيا إذا حددت أسعار الطاقة بحيث تعكس بصورة كاملة تكاليف الإمداد والأضرار البيئية، فإنه سيظل هناك نقص في التمويل اللازم لعدد كبير من المنافع العامة، بما في ذلك المشاعات العالمية. وبالمثل، يوجد نقص في التمويل الطويل الأجل الضروري لتلبية الاحتياجات البالغة الأهمية من الهياكل الأساسية، ليس فقط في مجال البيئة، ولكن أيضا في المجال الاجتماعي، واحتياجات الكيانات الاقتصادية المختلفة، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تمثل وسائل مهمة لتوليد فرص العمل في كثير من البلدان. ووجود بيئة مؤاتية وسيادة القانون، وكلاهما أمران شدد عليهما توافق آراء مونتيري، حيويان للاستثمار الطويل الأجل. ومع ذلك، يوجد في الوقت الحالي نقص في التمويل في عدد من المجالات الحيوية، حتى في البلدان التي تتوافر فيها بيئات مؤاتية قوية نسبيا.

٣٤ - وبالنظر إلى ضخامة حجم احتياجات التمويل، من الواضح أن الموارد العامة وحدها لن تكفي. وفي الوقت نفسه، بالرغم من وجود جيوب صغيرة (ولكن متنامية) من المستثمرين المدركين للأبعاد الاجتماعية، لا يزال رأس المال الخاص مدفوعا بالرغبة في تحقيق الربح. وبالتالي تقل استثمارات القطاع الخاص في الأهداف العامة عن المستوى المطلوب لأن العائد من هذه الاستثمارات يفتقر بوجه عام إلى التنافسية عند حسابه على أساس تعديل

(٢) انظر: http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2091Executive%20Summary-UNTT%20WG%20on%20SDF.pdf.

(٣) المرجع نفسه.

المخاطر. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الاحتياجات المقدرة من التمويل تشكل نسبة صغيرة نسبيا من المدخرات العالمية التي بلغت حوالي ١٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٢[٤]. ومن ثم، فوجود إطار تمويل معزز يوفر حوافز على إعادة تخصيص المدخرات جزئيا لتمويل التنمية المستدامة يمكن أن يكون له أثر هائل.

٣٥ - وإجمالا، من شأن إطار تمويلي معزز أن يطرح تساؤلا بشأن سبل إنشاء نظام مالي عالمي - بما في ذلك عناصره العامة والخاصة والمحلية والدولية - يحفز المستثمرين وغيرهم من الجهات المعنية على التصرف خدمة لصالح التنمية المستدامة العالمية.

الاستناد إلى الدروس المستخلصة من مونتيري

٣٦ - مثلما أقرت لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، ينبغي أن يشكل توافق آراء مونتيري أساس استراتيجية لتمويل التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، مثلما لوحظ في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، ظهرت تحديات وفرص متعددة متصلة بتمويل التنمية منذ مؤتمر مونتيري، بما في ذلك أثر الأزمة المالية والتكاليف الإضافية لتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها والضرر الذي لحق ببيئة الأرض. وحدثت أيضا تغيرات في مجال التنمية تشمل نمو البلدان المتوسطة الدخل وكذلك زيادة التركيز على دور القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، سلطت الأزمة المالية الضوء على أوجه القصور والمخاطر في التمويل المقدم من القطاع الخاص وأهمية استقرار الأسواق المالية بالنسبة للاقتصاد الحقيقي.

٣٧ - والمبدأ الأساسي في توافق آراء مونتري هو أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن جهود التنمية الوطنية تحتاج إلى دعمها ببيئة اقتصادية دولية مؤاتية. ويؤكد الفصل ثانيا - ألف من توافق آراء مونتيري، المعنون ''تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية''، على أهمية المسؤولية الوطنية. وتتناول الفروع التالية المتعلقة بالتدفقات الخاصة الدولية والمعونة الأجنبية والدين الخارجي تيارات التمويل الإضافية. وتركز الفروع المعنية بالتجارة والمسائل العامة (وبدرجة ما الدين الخارجي) على أهمية تهيئة بيئة دولية مستقرة تفضي إلى النمو.

٣٨ - وقد أحرز تقدم كبير في جميع هذه المجالات منذ صياغة اتفاق مونتيري. غير أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتيح فرصة فريدة لمضاعفة الجهود في كل من هذه المجالات، وكذلك لتعزيز استراتيجية التمويل من أجل التصدي لتحديات التنمية العالمية.

(٤) المرجع نفسه.

تعبئة الموارد المحلية

٣٩ - تمثل المصادر المحلية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص، أهم مصدر لتمويل التنمية في معظم البلدان. وقد زادت تعبئة الموارد العامة في البلدان النامية زيادة هائلة منذ بداية الألفية. وزادت إيرادات الضرائب الحكومية في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية بأكثر من خمسة أضعاف منذ عام ٢٠٠٠، مع زيادة الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٨ في المائة في عام ٢٠١١ في ما يتعلق ببلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية ككل ومن ١١ في المائة إلى ١٥ في المائة في ما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل. ولكن مع بلوغ نسب الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٥,٤ في المائة في المتوسط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٥]، تظل هناك فجوة كبيرة بين قدرة البلدان التقدمة النمو والبلدان النامية على جمع الإيرادات العامة، وخصوصا للبلدان المنخفضة الدخل.

٤٠ - ويتعين النظر إلى تعبئة الموارد المحلية في سياق القدرات المختلفة للبلدان، ويكمن أحد التحديات في وضع السياسات اللازمة لزيادة الإيرادات الضريبية في أفقر البلدان. وفي نهاية المطاف، إن النمو الاقتصادي المستدام والعادل هو الذي يؤدي إلى تعبئة الموارد المحلية، بحيث تضطلع السياسات الاقتصادية الكلية بدور مهم.

٤١ - ويمكن أيضا أن يسهم التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة بدور مهم في تعبئة موارد القطاع العام. فالتدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا، على سبيل المثال، قد أصبحت مصدر قلق كبير بسبب نطاقها وتأثيرها السلبي العام على تنمية القارة وخطتها في مجال الحوكمة. ويمكن أن يسهم المجتمع الدولي في معالجة هذه المسألة عن طريق زيادة فعالية مكافحة تجنب الضرائب والتهرب الضريبي من خلال زيادة التعاون الدولي في مجال الضرائب، وبدعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها الضريبية، وتعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال، والمساعدة القانونية المتبادلة، وتبادل المعلومات بين البلدان.

٤٢ - وسيكون من الضروري أن يعتمد تمويل التنمية المستدامة على النظم المالية المحلية وفي نهاية المطاف على المستثمرين المحليين، من أجل تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمار الإنتاجي والتنمية المستدامة. وقد تحقق نمو كبير في هذا المجال على مدى الـ ١٥ عاما الماضية، لا سيما في ما يتعلق بترسخ أسواق السندات الحكومية. ولكن لا يزال التمويل

(٥) المرجع نفسه.

الطويل الأجل المقدم للمقترضين من القطاع الخاص في الأسواق المحلية ضعيفا في كثير من البلدان النامية.

٤٣ - وغالبا ما يكون هيكل النظم المالية في معظم البلدان النامية خاضعا لهيمنة النظام المصرفي، الذي يتسم تمويله عموما بطابع قِصر الأجل ولا يكون بالتالي مناسبا لتلبية الاحتياجات التمويلية الطويلة الأجل اللازمة للشركات لتنفيذ مشاريع استثمارية. ويمكن أن يؤدي تعمق الأسواق الرأسمالية المحلية إلى توفير قناة للاستثمار الطويل الأجل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، فتطوير الأسواق الرأسمالية المحلية يشكل أولوية من أوليات الخطة العالمية، بما في ذلك في المناقشات التي تجري في مجموعة العشرين. ومع ذلك، توجد مخاطر تتمثل في قيام الأسواق الوليدة بجذب رأس المال المخصص للمضاربة، مما يؤدي إلى حدوث فقاعات قصيرة الأجل يمكن أن تزول عندما تتغير مشاعر المستثمرين على الصعيد العالمي، مما يتسبب في وقوع صدمات في الاقتصاد الحقيقي. وبالتالي، من المهم للبلدان، إلى جانب امتلاك أطر اقتصادية كلية سليمة، أن تضع إطارا تنظيميا قويا يتسم بالتحوُّط على مستوى الاقتصاد الكلي، ربما إلى جانب إدارة الحسابات الرأسمالية[٦].

٤٤ - ووجود قاعدة للمستثمرين المؤسسيين المحليين، بما في ذلك صناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين المحلية، يمكن أن يوفر مصدرا من مصادر الاستثمار الأكثر استقرارا. وفعليا، نمت أصول صناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين بصورة هائلة في البلدان النامية، لتصل إلى نحو ٥,٥ تريليون دولار، وهو ضعف مستويات ما قبل ٢٠٠٨[٧]، وأكثر من ١٠ أضعاف المبالغ المقدرة في عام ٢٠١٢. إلا أن قاعدة المستثمرين المحليين في البلدان النامية لا تزال أقل بكثير مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل. وعلاوةً على ذلك، حتى في البلدان المتقدمة النمو، يتسم الاستثمار الطويل الأجل الذي يقوم به المستثمرون المؤسسيون بمحدوديته، وخصوصا في مجال التنمية المستدامة. ولذلك من الضروري تطوير هذه المجالات إلى جانب وضع هياكل تنظيمية تشجع مثل هذا الاستثمار الطويل الأجل.

٤٥ - وهدف النظام المالي هو الوساطة الائتمانية، فمن الضروري كفالة إمكانية الحصول على الائتمانات، وخصوصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. واليوم، تفتقر نحو

(٦) انظر *World Economic Situation and Prospects 2012* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.12.II.C.2، الفصل الثالث؛ وانظر أيضا *World Economic Situation and Prospects 2013*، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.13.II.C.2)، الفصل الثالث.

(٧) انظر الموقع: http://www.reuters.com/article/2014/03/14/emerging-investment-idUSL6N0MB18O20140314.

٢٠٠ مليون مؤسسة في الأسواق الناشئة إلى التمويل والخدمات المالية الكافية[٨]، وأكثر من ثلث سكان العالم مستبعد من النظام المالي الرسمي. إلا أن هناك أدلة على أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا يرتبط بالضرورة بزيادة تعميق القطاعات المالية، وبالتالي يوجد حيز للتدخلات السياسات الرامية إلى زيادة الإدماج المالي، حتى في البلدان التي توجد فيها أسواق غير متطورة[٩].

الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى

٤٦ - شهد العقد الماضي أيضا اتجاها صعوديا قويا في التدفقات الرأسمالية الخاصة الدولية إلى البلدان النامية. إلا أن هذا الاتجاه تعرض لتقلبات كثيرة. وقد أبدى الاستثمار المباشر الأجنبي أكبر زيادة في الاتجاهات وأبدى أيضا قدرا أكبر من الاستقرار. وزادت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه إلى الاقتصادات النامية بأكثر من أربعة أضعاف منذ عام ٢٠٠٢، ليبلغ ٧٥٩ بليون دولار، ويمثل ٥٢ في المائة من التدفقات العالمية من الاستثمار المباشر الأجنبي في عام ٢٠١٣[١]. ومع ذلك، تركز الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية في عدد قليل من البلدان والقطاعات، وتدفقاته إلى التنمية المستدامة غير كافية. ولا تزال الغالبية العظمى من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى البلدان النامية توجه إلى آسيا وأمريكا اللاتينية، في حين لا تزال التدفقات الموجهة إلى أفريقيا، رغم زيادتها مقارنة بمستواها منذ عقد مضى، محدودة وتتركز في القطاعات الاستخراجية. إلا أنه توجد دلائل على أن الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات قد زاد في السنوات الأخيرة.

٤٧ - أما تدفقات الحافظات والإقراض المصرفي العابر للحدود، فقد اتسمت في الغالب بدرجة شديدة من التقلب. ويشمل ذلك تدفق الحافظات من المستثمرين المؤسسيين الدوليين، التي تحتفظ حسب التقديرات بما يتراوح بين ٧٥ و ٨٥ تريليون دولار من الأصول، وتعتبر مصدرا محتملا لتمويل التنمية المستدامة. ولكن حتى الآن تظل نسبة كبيرة من أصول هذه الحافظات في شكل أسهم نقدية قصيرة الأجل، وغالبا ما يميل هؤلاء المستثمرون إلى الاستثمار لآجال استثمارية قصيرة نسبيا. فعلى سبيل المثال، يمثل الاستثمار

(٨) انظر: *The Global Competitiveness Report 2012-2013* (المحفل الاقتصادي العالمي، ٢٠١٢).

(٩) انظر: "Challenges in raising private sector resources for financing sustainable development" (United Nations System Task Team on the Post-2015 United Nations Development Agenda Working Group on Sustainable Development Financing, 2013)، متاح على الموقع الشبكي: http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2106UNTT%20Chapter%20III.pdf.

الأجنبي المباشر في البنية التحتية على الصعيد العالمي أقل من ١ في المائة من أصول صناديق المعاشات التقاعدية، مع انخفاض الاستثمارات في البنية التحتية النظيفة بدرجة أكبر بكثير. وهناك عدة أسباب لهذا النقص، من بينها الشكوك المتعلقة بالأنظمة وضعف الأطر القانونية والحوكمة على المستوى القطري. ومع ذلك، يلاحظ أن الاستثمار في هذه المجالات غير كاف في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، على صعيد طائفة واسعة من نظم السياسات والأنظمة، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة. وفي هذا الصدد، قد يكون من الضروري أن ينظر مقررو السياسات في أثر الهيكل التنظيمي، بما في ذلك البدائل المحتملة، مثل المحاسبة على أساس التقييم حسب سعر السوق بالنسبة للاستثمارات الطويلة الأجل، وغير ذلك من التدابير. وفي الوقت نفسه، يمكن أيضا أن تؤدي التدابير المنطلقة من القاعدة والمستندة إلى الصناعة والمتقاعدين والمجتمع المدني إلى تشجيع المستثمرين على كفالة أن تكون نظمهم الخاصة بتقييم الأداء والتعويض متسقة مع التمويل المستدام.

٤٨ - وقد زادت تدفقات التحويلات المالية على مدى العقد الماضي إلى أكثر من ٤٠٠ بليون دولار في عام ٢٠١٣. والتحويلات عبارة عن عمليات نقل مالية خاصة موجهة إلى أسر معيشية في البلدان النامية. ويُحتَمَل أن تترتب على تلك التحويلات آثار هامة في الاقتصاد الكلي بفعل التأثير المضاعف في البلدان التي تمثل فيها حصة كبيرة من تدفقات رأس المال، كما يحتمل أن تؤثر تأثيراً إيجابياً في الحد من الفقر. إلا أن الدلائل تشير حتى الوقت الراهن إلى أن هذه التدفقات الخاصة توجه عموماً إلى الاستهلاك وليس إلى استثمارات تستهدف التنمية. وقد أكد توافق آراء مونتيري أهمية تخفيض تكلفة التحويلات التي يبعثها العمال المهاجرون وتهيئة فرص للاستثمار الموجه نحو التنمية. وبالرغم مما بُذِل مؤخراً من جهود لمعالجة هذا الشاغل، بتخفيض التكاليف على وجه التحديد، في محافل من بينها مجموعة العشرين، لا بد من القيام بالمزيد.

٤٩ - وسيلزم أن يضطلع القطاع الرسمي بدور هام في تحفيز تدفقات رأس المال الخاص لصالح الاستثمارات الأطول أجلاً، في مجالات من بينها الهياكل الأساسية وفي الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، وفي البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً. وقد جرى الاعتراف بذلك في توافق آراء مونتيري الذي أكد ضرورة دعم آليات تمويل جديدة من القطاع العام/الخاص، لتمويل الديون ورأس المال السهمي على السواء، للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لمنفعة مباشري الأعمال الحرة الصغيرة بشكل خاص والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنى التحتية. ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ازدادت درجة تطور هذه الآليات، كما تحسن فهم مواطن الضعف والمخاطر

والمنافع. وصار يُنظَر على نحو متزايد إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستثمارات رأس المال السهمي والضمانات والتأمينات باعتبارها آليات للاستفادة من الموارد الرسمية في تعزيز التمويل من القطاع الخاص، بتقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص. إلا أنه من الأهمية بمكان أن تتعلم هذه الآليات من نجاحات وإخفاقات الماضي. وعلى وجه الخصوص، من الحيوي الشروع في تقاسم المخاطر بالعدل، حتى يُعوَّض دافعو الضرائب بإنصاف عن أي مخاطر تحملوها ويكونوا قادرين على تقاسم المكاسب عند الاقتضاء. وينبغي أن يوفر الفهم المتعمق لهذه الآليات، استناداً إلى المخاطر والحوافز، أساساً تقوم عليه الاستراتيجية الجديدة للتمويل.

٥٠ - وبوجه عام، يلزم أن تتبع السياسات المقررة لتيسير الاستثمار نهجاً متعدد الجوانب، يشمل ما يلي: (أ) تقليل المخاطر عن طريق تهيئة بيئة تمكينية؛ و (ب) تقاسم المخاطر بالعدل لتعزيز موارد القطاع الخاص بالأموال العامة؛ و (ج) تناول مسألة حوافز المستثمرين لأجل قصير؛ و (د) موازنة الأنظمة بما يكفل استقرار القطاع المالي وتوافر إمكانية الحصول على الائتمان والخدمات المالية.

التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

٥١ - بعد ما شهدته المساعدة الإنمائية الرسمية من تراجع كبير على مدى تسعينيات القرن الماضي، تغيرت لامبالاة الجهات المانحة في السنوات الأولى من الألفية الجديدة. وعقب مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية لعام ٢٠٠٠ والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢، زاد صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة من جميع المانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ٨٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى مستوى مرتفع بلغ ١٣٧ بليون دولار في عام ٢٠١٠.

٥٢ - وأدى تركيز الأهداف الإنمائية للألفية على التنمية الاجتماعية إلى زيادة كبيرة في المعونة المقدمة إلى القطاعات الاجتماعية، ولا سيما قطاع الصحة. وإضافة إلى ذلك، ومع تزايد القلق من التدهور البيئي وتغير المناخ، شهدت المعونة التي تستهدف الاستدامة البيئية زيادة كبيرة بوجه خاص. وتمثل المعونة الموجهة إلى مجال البيئة في الوقت الحالي ربع كل ما يقدم من معونة على الصعيد الثنائي[١٠].

(١٠) انظر: *Development Co-operation Report 2012: Lessons in Linking Sustainability and Development* (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

٥٣ - إلا أن المساعدة الإنمائية الرسمية، منذ عام ٢٠١٠، انخفضت على مدى سنتين متتاليتين، بما مجموعه ٦ في المائة بالقيمة الحقيقية، نظراً للضغوط المالية التي شهدتها البلدان المانحة في أعقاب الأزمة المالية. وهي لا ترقى أيضاً إلى مستوى الالتزامات الدولية، ولم تف إلا قلة من البلدان المانحة بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية الذي حددته الأمم المتحدة بنسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وقد تضررت من الانخفاض العام في المساعدة الإنمائية الرسمية أقل البلدان نمواً أكثر من غيرها، رغم اعتمادها الكبير على تدفقات التمويل الرسمي، حيث انخفضت حصتها من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من ٣٣ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٢[١١].

٥٤ - وقد تعهد المجتمع الدولي، إضافة إلى زيادة حجم تدفقات المعونة، بزيادة فعالية المعونة من خلال إعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المعونة، وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨، وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال في عام ٢٠١١، استنادا إلى مبادئ امتلاك البلدان لزمام الأمور، ومواءمة الدعم المقدم من المانحين مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتنسيق إجراءات وترتيبات المانحين، والتركيز على النتائج، والمساءلة المتبادلة، والقدرة على التنبؤ بتوافر المعونة وشفافيتها. ويُحرِز تقدم في جميع هذه المجالات، إلا أنه بطيء[١٢].

٥٥ - ودعا توافق آراء مونتيري أيضاً إلى استكشاف مصادر مبتكرة للتمويل. ونُفِّذ عدد كبير من هذه الآليات على مدى العقد الماضي، وإن كانت المساهمة الإجمالية لم تزل محدودة[١٣]. وهناك عدد من الاقتراحات التي يمكن تنفيذها من الناحية التقنية وتنطوي على إمكانية تحقيق عائدات أكبر بكثير، بما في ذلك فرض ضرائب دولية مثل الضرائب على المعاملات المالية والمعاملات بالعملات الأجنبية أو ضريبة الكربون. وستكون هذه الآليات مؤهلة جيداً بصفة خاصة لتوفير التمويل العام الدولي اللازم للمنافع العامة العالمية إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. وشُهِدَت أيضاً زيادة كبيرة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بوصفه مكملاً للمساعدة الإنمائية التقليدية.

---

(١١) انظر: http://www.oecd.org/dac/stats/statisticsonresourceflowstodevelopingcountries.htm.

(١٢) انظر: *Aid Effectiveness 2005-2010: Progress in Implementing the Paris Declaration* (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١١).

(١٣) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٢: سعياً إلى تمويل جديد للتنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.12.II.C.1).

التجارة الدولية والديون الخارجية

٥٦ - اعتمد المشاركون في المؤتمر الوزاري الأخير لمنظمة التجارة العالمية ”مجموعة تدابير بالي“ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بعد أن بلغت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف طريقاً مسدوداً. ويشكل اتفاق تيسير التجارة أول اتفاق تجاري متعدد الأطراف يُبرم منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية. وهو يهدف إلى تبسيط الإجراءات الجمركية وتحديثها وجعلها أكثر شفافية، وبالتالي تقليل تكاليف المعاملات. وهو يتيح للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً نطاقاً واسعاً من المرونة فيما يتعلق بتنفيذه. وتشمل مجموعة تدابير بالي أيضاً إصلاحات من شأنها أن تتيح فرصاً جديدة للتصدير لفائدة مقدمي الخدمات من أقل البلدان نمواً في أسواق البلدان المتقدمة النمو؛ وتحسينات في برامج المعاملة التفضيلية التي تمنح إعفاءات لصادرات أقل البلدان نمواً من الرسوم الجمركية والحصص المقررة؛ وتبسيط القواعد المصاحبة المتعلقة بالمنشأ، مما سيحسن فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ويلزم إجراء مزيد من المفاوضات لتعزيز المعاملات التجارية المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية في مجالات الزراعة والسلع المصنعة والخدمات. وعلاوة على ذلك، تواصل زيادة الاتفاقات التجارية الإقليمية، حيث دخل ٣٧٩ اتفاقاً حيز النفاذ بالفعل. وهناك بعض المخاوف مما يُحتَمَل أن يترتب من آثار في البلدان النامية التي ليست أطرافا في الاتفاقات التجارية الإقليمية، من قبيل التهميش أو التأثير على قدرتها التنافسية.

٥٧ - وقد أُحرِز تقدم كبير من خلال برامج تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة، بسبل من بينها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٣، كان ٣٥ بلداً من أصل ٣٩ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد زاد النفقات المخصصة للحد من الفقر نظرا لتراجع مدفوعاته المسددة لخدمة الديون. إلا أن بعض البلدان النامية والمتقدمة النمو ما زال مثقلاً بالديون بشكل خطير، وما زال بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضا لخطر كبير من حيث العجز عن سداد الديون. وبالنظر إلى احتمال حدوث مزيد من السيناريوهات المخلة في ما يتعلق بالديون، ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً جادة للعمل من أجل وضع إطار لإعادة هيكلة الديون السيادية في الوقت المناسب وبشكل منظم.

المسائل العامة

٥٨ - يواصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى تحسين أداء النظام النقدي والمالي الدولي واستقراره ومرونته. ويلزم بذل المزيد من الجهود في مجالات رئيسية، من بينها تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، والتنظيم المالي، والمراقبة المتعددة الأطراف، والديون السيادية،

وشبكة الأمان المالي العالمية. فعلى سبيل المثال، منذ حدوث الأزمة أجريت إصلاحات كبيرة في الهيكل التنظيمي للنظام المالي الدولي من خلال اتفاقية بازل الثالثة وتوصيات مجلس معايير المحاسبة المالية، مما أسفر عن آثار هامة بالنسبة لاستقرار الأسواق المالية العالمية، فضلاً عن إمكانية الحصول على الائتمانات الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة. إلا أن هذه التطورات ستعزز بزيادة تمثيل البلدان النامية في عملية الإصلاح التنظيمي. وبالمثل، اتخذت خطوات هامة نحو إصلاح الإدارة في المؤسسات المتعددة الأطراف، وإن كان يلزم عمل المزيد لكفالة التعبير عن الرأي والتمثيل بشكل كاف.

تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ

٥٩ - يشكل تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ إحدى الركائز البالغة الأهمية للتنمية المستدامة. إلا أن تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ تطور إلى حد كبير في مسار منفصل عن المسار التقليدي لتمويل التنمية. واستجاب المجتمع الدولي لقلة التمويل المتاح حاليا لأنشطة مكافحة تغير المناخ بالتعهد بجمع تبرعات قدرها ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠. ورغم أن تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ قبل عشر سنوات فقط كان يدار بواسطة عدد قليل من الصناديق الكبرى المرتبطة بعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإنه قد ظهر منذ ذلك الحين عدد كبير من المصادر العامة والخاصة والثنائية والمتعددة الأطراف. وإضافة إلى ذلك، أُنشئت عدة صناديق عامة دولية لدعم حفظ التنوع البيولوجي.

٦٠ - إلا أنه رغم كثرة هذه الصناديق والآليات، فإن جميعها تقريباً ما زال ينقصه التمويل اللازم. وفي الوقت نفسه، من العواقب غير المقصودة التي لحقت بالتنمية المستدامة من جراء هذا المشهد المالي المتجزئ الزيادة الهائلة في درجة التعقد، وهو تعقد تتزايد صعوبة التعامل في دهاليزه وربما يقلل إمكانية استفادة المجتمع الدولي من أوجه التآزر. وفي نهاية المطاف، تتمثل الوسيلة الأكثر فعالية في الحد من تزايد هذا التجزؤ والتعقيد في كفالة توفير الأموال الكافية في الصناديق الموجودة.

٦١ - وفي الوقت نفسه، شُهِدَت زيادة واضحة في الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتمويل المختلط في ما يتعلق بمشاريع مكافحة تغير المناخ في البلدان النامية. وتشير التقديرات إلى أن هذه المصادر الجديدة للتمويل شكلت ما يقرب من نصف التدفقات المالية المخصصة لمكافحة تغير المناخ على مدى العامين الماضيين. وفي الوقت نفسه، يتعين على البلدان أن تهيئ البيئة المواتية المناسبة لمشاركة القطاع الخاص، مثل وضع إطار تنظيمي فعال وقار، وكذلك سياسات بيئية من قبيل وضع المعايير وتقديم الدعم في مجال تسعير انبعاثات

الكربون. ولن يتسنى تعزيز صناديق مكافحة تغير المناخ العامة والمتعددة الأطراف القائمة على أفضل نحو إلا من خلال هذه الحلول المتكاملة على الصعيد القطري.

أسئلة مقترحة للمناقشة

١ - بالرغم من أن مستثمري القطاع الخاص الهادفين إلى الربح يمكنهم تلبية الكثير من الاحتياجات الاستثمارية اللازمة للتنمية المستدامة، فإنه يحسُن أن تتولى الحكومات الاضطلاع ببعض الأنشطة، تدعمها في ذلك جهود رسمية للتعاون في حالات كثيرة. فما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من التجارب المكتسبة ومن المناقشات الدولية التي جرت حتى الآن من أجل تعزيز فعالية التعاون وتوطيد الثقة في فعالية زيادة تدفقات التعاون الإنمائي؟

٢ - ما أنواع السياسات العامة التي تساعد على حفز زيادة تمويل القطاع الخاص للتنمية المستدامة؟ وكيف يمكن للموارد العامة تسخير استثمارات القطاع الخاص بفعالية أكبر لأغراض التنمية المستدامة؟ وما الذي يمكن تعلمه من التجارب السابقة وما هي الآليات الأكثر فعالية في مختلف الظروف؟

٣ - يوجد اهتمام كبير بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. فهل يكفي ذلك لتلبية الاحتياجات من التمويل، أم سيلزم أيضاً اتباع نهج تنظيمية وغير ذلك من النهج المتعلقة بالسياسات؟

٤ - ما هي الآثار المترتبة على وضع خطة شاملة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تركز على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في ما يتعلق بالعلاقة بين التعاون الإنمائي التقليدي وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ؟

ثالثا - الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

أصول الشراكة العالمية من أجل التنمية وتمويل التنمية

٦٢ - لمفهوم شراكة عالمية من أجل التنمية بوصفها مجموعة من الالتزامات المتعلقة بتعزيز التنمية تاريخ طويل في الأمم المتحدة. ويشمل هذا التاريخ توافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، ولكنه يعود إلى ما قبل ذلك بكثير. وإذْ يتحرك المجتمع الدولي صوب وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي خطة تحتاج

إلى أن تقوم على أساس شراكة عالمية معزّزة رغبةً في تحقيق التنمية المستدامة، بالإمكان استخلاص دروس هامة من تجربة الماضي، وبخاصة نشوء الشراكة العالمية داخل الأمم المتحدة على الصعيد الحكومي الدولي، ودورها كأداة لتحقيق الأهداف الإنمائية، وعلاقتها باستراتيجيات أوسع نطاقا خاصة بوسائل التنفيذ، مثل تمويل عملية التنمية.

٦٣ - وتتجلى الجهود المبذولة لتشجيع التنمية عن طريق إقامة شراكة عالمية في سلسلة طويلة من الإعلانات الدولية والاتفاقات الحكومية الدولية. وهي جهود يعود تاريخها إلى تقرير لجنة التنمية الدولية لعام ١٩٦٩، الذي ألقى الضوء على ضرورة أن تتعهد البلدان، سواء المتقدمة النمو أو النامية، بالتزامات. وفي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، شجعت الجمعية العامة على إقامة الشراكات الإنمائية باعتمادها استراتيجيات إنمائية دولية[١٤].

٦٤ - وقد اكتسب مفهوم إقامة شراكة عالمية زخما في إطار متابعة إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠. فبعد اعتماده، تولّى الأمين العام قيادة مشاورات أُجريت على نطاق منظومة الأمم المتحدة مع مجموعة واسعة من الجهات المؤسسية المعنية واقترح وضع ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية''. وقد تضمّن الإعلان في مرفقه قائمة بالأهداف والغايات، التي أصبحت تسمى الأهداف الإنمائية للألفية. وعكست الأهداف من ١ إلى ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية غايات إنمائية ملموسة، بينما تناول الهدف ٨ منها وسائل تحقيقها ودعا المجتمع الدولي إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

٦٥ - وتتناول الشراكة العالمية من أجل التنمية التي تتجلى في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية اللّبنات الأساسية لإقامة نظام أكثر فعالية للتعاون الإنمائي الدولي في خمسة مجالات هي: (أ) المساعدة الإنمائية الرسمية؛ و (ب) الوصول إلى الأسواق (التجارة)؛ و (ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي؛ و (د) إتاحة الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة؛ و (هـ) التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإضافةً إلى ذلك، أكدت الشراكة العالمية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٦ - وقد أدى الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية دورا حاسما في إطار هذه الأهداف، لأنه أقر بأهمية تهيئة بيئة اقتصادية خارجية مؤاتية. إلا أنه افتقر إلى غايات محددة لتمويل

(١٤) انظر الشراكة العالمية من أجل التنمية: التحدي الذي نواجهه، تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.13.I.5).

الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية على نطاق أوسع. وفي الواقع، بالنظر إلى تعقد النظام المالي الدولي، سيكون من الصعب تحديد المجموعة الواسعة من الإجراءات اللازم اتخاذها لوضع نظام مالي دولي مستقر قادر على دعم التنمية في إطار يتألف من أهداف.

٦٧ - وفي هذا السياق، أتاحت الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ في مونتيري، التي كانت قد بدأت قبل ذلك بثلاث سنوات، فرصة فريدة للمجتمع الدولي لكي يحدّد إطارا عريضا لتمويل التنمية، يراعي جميع مصادر تمويل التنمية، ويعالج أيضا بأسلوب ممنهج البنيان المالي الدولي، والاستقرار المالي، ومسائل عامة أخرى باعتبارها عناصر أساسية للشراكة العالمية من أجل التنمية.

٦٨ - وتضمّن توافق آراء مونتيري مجموعة واسعة النطاق من الالتزامات التي تعهّدت بها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، بما في ذلك الالتزامات المالية، وكذلك التزامات باتخاذ إجراءات في مجال السياسات على الصعيدين المحلي والدولي. وجسّد كل من العملية التحضيرية والمؤتمر بحد ذاته شراكة عالمية واسعة وشاملة، على نحو ما تبرهن عليه المشاركة الوثيقة لجهات مؤسسية معنية رئيسية من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك المجتمع المدني ودوائر الأعمال.

٦٩ - وحدّد إطار تمويل التنمية، المتجلّي في كل من توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وإعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨، الوسائل اللازمة للتوصل إلى نظام فعال للتعاون الإنمائي الدولي بطريقة شاملة. وعلى منوال الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، ضمّ ذلك الإطار المساعدة الإنمائية الرسمية، وسبل الوصول إلى الأسواق، والقدرة على تحمل الديون، بوصفها ثلاثة من مجالاته الرئيسية، ولكنه تناول أيضا تعبئة الموارد المحلية، وتدفقات التمويل من القطاع الخاص، والمسائل العامة.

٧٠ - وقد شكّلت الشراكة العالمية، منذ إقامتها، مصدر إلهام لجهود جدية وحفّزت كافة الجهات المعنية على اتخاذ إجراءات على نطاق مجموعة من مجالات السياسات. ونتيجة لذلك، شهد العالم إحراز تقدم كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن ذلك التقدم لا يزال متفاوتا ولا تزال ثمة مهام غير مكتملة. وبالإضافة إلى ذلك، برزت تحديات جديدة أو أصبحت أكثر إلحاحا.

التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية

٧١ - حسبما ورد أعلاه، بعد الزيادات الكبيرة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، أخذ يتراجع في السنوات الأخيرة الزخم الذي تحقق في بلوغ هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية. ففي مجال التجارة، تدخل نسبة متزايدة من صادرات أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو على أساس تفضيلي. ومع ذلك، لا يزال النظام التجاري العالمي اليوم معقدا ومجزّءا. ويمكن أن تؤدي المعونة التجارية دورا مهما في معالجة القيود المتعلقة بجانب العرض التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ونجحت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون في الحد من العجز عن تسديد الديون الذي يثقل كاهل العديد من البلدان المنخفضة الدخل، مما أفرج عن موارد خصصت للأهداف الإنمائية للألفية. غير أن هاتين المبادرتين الدوليتين تناولتا حالات محددة لتخفيف الدين، بدلا من وضع إطار عمل لحل مشكلة العجز عن تسديد الديون. ويمكن أن تُعزز الشراكة العالمية الحوار بشأن القدرة على تحمل الديون وسبل التعامل بفعالية مع حالات التأخر عن سداد الديون السيادية والعجز عن تسديدها في الوقت المناسب وبإنصاف وبأقل تكلفة.

٧٢ - ورغم أوجه التحسّن الكبيرة التي تحققت، ما زالت الحاجة قائمة إلى زيادة فرص الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة للتعجيل بوتيرة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة. وفي إطار الجهود العالمية المبذولة في هذا المجال يمكن السعي إلى توسيع نطاق استخدام الأحكام المتصلة بالتجارة المبيّنة في الأنظمة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى زيادة استخدام آليات مبتكرة لخفض التكاليف وزيادة إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

٧٣ - ولا يزال من الضروري زيادة فرص الوصول إلى شبكة الإنترنت ويسر تكاليفه. ومن الضروري أيضا نقل التكنولوجيا والحصول على تكنولوجيات تراعي البيئة وتكنولوجيات للتخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معها، والحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على مواجهتها. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز القدرات المحلية ونظم الابتكار الوطنية في البلدان النامية.

٧٤ - وبالإضافة إلى الحفز على إحراز المزيد من التقدم في هذه المجالات الحيوية، رغبةً في إنجاز المهام غير المكتملة من الأهداف الإنمائية للألفية، سيتعين أن تتصدى شراكة عالمية

جديدة من أجل التنمية المستدامة للتحديات الجديدة والقضايا الناشئة، من قبيل أثر الأزمة المالية، والتكاليف الإضافية المرتبطة بتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، والأضرار التي تصيب البيئة، وكذلك التغيرات في المشهد الإنمائي الدولي.

نحو إقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة

٧٥ - سيتعين أن تستند خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى شراكة عالمية متجددة ومعزّزة من أجل التنمية المستدامة، تكون راسخة في قيم الإنصاف والتضامن وحقوق الإنسان، وتعتمد على مواطن قوة الإطار القائم، مراعية في الوقت نفسه الدروس المستفادة ومتجاوزة ذلك، عند الاقتضاء، للتصدي للتحديات الجديدة.

٧٦ - وفي ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها العالم اليوم، سيتعين أن تعمل هذه الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة مع جميع الجهات المعنية، بما يحفّز على اتخاذ الإجراءات على الصُّعد المحلي والوطني والعالمي. ولا سبيل لتحقيق الرؤية المشتركة التي تتجلى في خطة للتنمية المستدامة، إلا ببذل جهود مشتركة والاستفادة من مواطن قوة جميع الجهات الفاعلة، بمن فيها المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والحكومات المحلية، والبرلمانات الوطنية، وجهات أخرى.

٧٧ - وستتفق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الشراكة العالمية الجديدة. وحينئذ ستضع تلك الشراكة، في صميمها، ميثاق التزامات من جانب الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات في مجال السياسات. إلا أن تنفيذه بنجاح يتوقف على مشاركة كافة الجهات المعنية.

٧٨ - ولما كانت شواغل جديدة قد برزت على الصعيد العالمي أو ازدادت إلحاحا، سيتعين أن تكون هذه الالتزامات باتخاذ إجراءات في مجال السياسات أعم من الالتزامات الواردة في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، بحيث تعالج بأسلوب متكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وستستدعي الشراكة العالمية أيضا، لكي تكون فعالة، وضع آلية رصد ومساءلة معزّزة ومتينة وشاملة، وذلك لرصد مدى التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات.

٧٩ - وفي الوقت نفسه، يتعين أن تتيح الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة مجال التحرك والمرونة اللازمين للعمل مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. وفي إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بإمكان الشركاء المنفذين من الجهات المعنية المتعددة، العمل مع الجهات المعنية كافة وإشراكها لتحقيق غرض أو هدف محدد، مما يتيح لها الاستفادة من ميزاتها النسبية ومواطن قوة كل منها.

٨٠ - وقد ظلت هذه الشراكات قائمة منذ سنوات عديدة، وما فتئت تؤدي دورا متزايد الأهمية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فجمعت موارد كبيرة وحشدت خبرات ومعارف تقنية وأسهمت في تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة في التنفيذ، وأوجدت زخما على أرض الواقع وساعدت في تحقيق توافق للآراء بشأن القضايا المثيرة للجدل. وأثبتت أيضا مبادرات من قبيل مبادرة كل امرأة، كل طفل، والتعليم أولاً والطاقة المستدامة للجميع، وتحدي القضاء على الجوع، أن الشراكات بين أصحاب الجهات المعنية المتعددة يمكن أن تحشد الالتزامات السياسية والمالية وتحفز على الابتكار. ولهذه الأسباب، يمكن لهذه المبادرات أن تؤدي دورا رئيسيا في تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥، باعتبارها مكملاً للالتزامات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

٨١ - ومع أن الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيها القطاع الخاص على وجه الخصوص، قد تكون شديدة التشرذم والتشتت لدرجة لا تتيح تقديّم تعهدات شاملة ومُلزمة يمكن رصدها في منتدى حكومي دولي، فإن إسهاماتها لازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، ستستند الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة إلى الالتزامات المتجددة للجهات المعنية في القطاع العام وإلى القدرة على إشراك الجهات المعنية جميعها من أجل الاستعانة بمكامن قوة كل منها. وتحقيقًا لهذه الغاية، من الضروري أن تكون هذه الشراكة جزءًا لا يتجزأ من إطار تمويل واسع النطاق وشامل لتحقيق التنمية المستدامة.

٨٢ - وسوف يتضمّن إطار من هذا القبيل التزامات متجددة ومعزّزة، وسيقدم في الوقت نفسه التوجيه إلى جميع الجهات المعنية في الجهود التي تبذلها سعيًا إلى المساهمة في التنمية المستدامة. وحيث إن البيئة التمويلية والإنمائية تتسم أكثر فأكثر بتشتّت الجهات الفاعلة وبمستوى كبير من التعقيد، فإن إسهامها الأهم قد يتمثل في تقديم الحوافز المناسبة لهذه المجموعة الواسعة من الجهات الفاعلة من أجل تيسير تمويل التنمية المستدامة والاستثمار فيها.

٨٣ - وأيضا من شأن إطار واسع النطاق لتمويل التنمية المستدامة أن يتناول أبعاد التنمية المستدامة كافة، بطريقة متكاملة. وسوف يتناول خطة التنمية المستدامة برمتها، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر، مجموعة أهداف التنمية المستدامة التي سيعتمدها المجتمع الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٨٤ - ومن أجل تحقيق ذلك بفعالية، سيستعين ذلك الإطار بجميع مصادر التمويل، بما فيها القطاع العام والقطاع الخاص، والمصادر المحلية والدولية، على نحو متكامل، وسيضع إجراءات متعلقة بالسياسات على الصعيد المحلي والوطني والدولي. وأخيرًا، سيتصدّى

للمسائل العامة، ويشمل ذلك على وجه الخصوص استقرار النظام المالي الدولي، وضرورة مشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية في صنع السياسات والحوار على الصعيد العالمي.

٨٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قرّرت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٤/٦٨، عقد مؤتمر دولي ثالث لتمويل التنمية بهدف تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، وتنشيط وتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، وتحديد العقبات والمعوّقات التي تعترض تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها في ذلك الإطار، وتحديد الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب على هذه المعوقات، ومعالجة القضايا الجديدة والناشئة، بما في ذلك في سياق الجهود المتعددة الأطراف التي بُذلت في الآونة الأخيرة لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي، مع مراعاة مشهد التعاون الإنمائي الحالي الآخذ في التحوّل، وعلاقات الترابط القائمة بين جميع مصادر تمويل التنمية، وأوجه التآزر القائمة بين أهداف التمويل على كامل نطاق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وكذلك مراعاة الحاجة إلى دعم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨٦ - وستأخذ العملية التحضيرية للمؤتمر في الحسبان عمل ونتائج العمليات والمناسبات الأخرى ذات الصلة بالموضوع، مثل الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، والفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة.

أسئلة مقترحة للمناقشة

١ - ما هي الدروس المستفادة من الشراكة العالمية الحالية؟ وما هي التحديات الجديدة والقضايا الناشئة الأكثر إلحاحا التي ينبغي لشراكة عالمية جديدة من أجل التنمية أن تتصدى لها؟ وما الذي يستلزمه التوصل إلى إنشاء هذه الشراكة العالمية الجديدة والمعزّزة؟

٢ - ما هي أفضل السبل لإدماج الشراكة العالمية الجديدة من أجل التنمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟ وهل ينبغي أن يوضع لها هدف مستقل و/أو ربطها بأهداف وغايات محددة؟ وكيف ستربط بالمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وما هي العلاقة التي ينبغي أن تربطها بإطار أوسع نطاقا لتمويل التنمية المستدامة؟

٣ - كيف يمكن استخدام الشراكات بين الجهات المعنية المتعددة بأكبر قدر من الفعالية للمساهمة في التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟ وكيف يمكن إدماج هذه الشراكات في الشراكة العالمية من أجل التنمية؟

٤ - ما هو الدور الذي ينبغي أن يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة في سياق متابعة الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟